كأسُ الخليج.. لصحوةِ فرحٍ بالبَصْرة

رشيد الخيون

انتهت دورة كأس الخليج العربيّ لكرة القدم بالبَصرة، بعد عشرة أيام من المباريات والمهرجانات الفنّية التي امتدت من 9 إلى 19 يناير 2023، والاحتفاء بضيوفها، وتقاطر بقية العراق إليها. نجحت مع أنّ قوىً حاولت تضييب الأجواء، فلا يطربها هذا التّلاقي، تريد بقاء العراق منفذ أزمات.

انتهت الدورة بفوز العراق، وقد فازَ بثلاث دورات سابقات(1979/1984/1988). حرصت الدول المشاركة أنْ تكون البَصرة راعية الدَّورة(25)، فالعراق بحاجة لدمل الجراح، منذ زمنٍ وهو يعاقر الرعب: تفجير يتبع تفجيراً، واختطافات تنتهي باغتيالات.

نستعير «الصَّحوة»، عنواناً، فلا يبدو كان اسماً على مسمى، فالصحويون من أصحاب منابر لهم حرية العبث بالعقول، تتصايحون غيرةً على العِفّة والدين، وكأنّ بالبَصْرة ظهر دينٌ جديدٌ؛ وجوهر الزّعيق ألاّ يُشغل الشّباب عن حكاياتهم وخرافاتهم، وعندها تُغلق الدكاكين. هذا، ولسان الحال يقول: «والمصلّفون بعرش الله ما نسجتْ/ أطماعُهم: بدعُ الأهواءِ والرِّيَبا»(الجواهري)، قف بالمِربَد 1944).

أفول نستعير التسمية، فالبَصْرة أخذتها غفوة الأحزان، خلال حربيْن كارثتيْن(1980–1988) و(1991) وثالثة لم تبقِ ولم تذر، يوم اختيرت أمّ قصرها بوابة الزحف حتى بغداد. أخذت سماؤها لسنوات تمطر صواريخ وقذائف، تركت النّيران نخيلها جذوعاً بلا رؤوس، ثم طالها الحصار، والخراب بعد 2003.

اختفت ملامح المدينّة فيها، تلك التي أقامها مدير عام الموانئ مزهر الشاوي(ت: 1984)، خلال (1958–1963). كانت بداية مصلحة الموانئ(1919) ميناء، وتطورت في(1956) لتكون «مصلحة الموانئ العراقيّة». غير أنّ هذا الضابط البغداديّ عملها مدينة كاملة بالمعقل(دليل الجمهورية العراقيّة 1960)، وبما أسس صارت البَصْرة من أجمل المشاتي. أحبه البصريون لأعماله الإنسانيّة ونزاهته التي لا تشوبها شائبة، حتى جاء قرار عزله(1963). كانوا رجالا لا يعرفون الطائفية ولا خيانة مالٍ أو وطن.

كان عزلُه مثالاً لتضييع الكفاءة والإخلاص، وهكذا كل ثورة تسقط ما قبلها، ممارسة قديمة يرصدها الجاحظ(ت: 355هـ) في تهديم العُمران: يطمسون «آثار من قبلهم، وأنْ يمحوا ذكر أعدائهم، فقد هدموا بذلك السَّبب أكثر المدن وأكثر الحصون، كذلك كانوا أيام العجم وأيام الجاهلية، وعلى ذلك هم في أيام الإسلام، كما هدم عثمان صومعة غمدان، وكما هدم الحصون التي كانت بالمدينة، وكما هدم زياد كل قصر لابن عامر، كما هدم أصحابنا بناء مدن الشّامات لبني مروان»(كتاب الحيَوان). ومعلوم أنّ إبعاد أهل الكفاءة أفظعُ من هدم العمران وخسارته، وهذا ما حصل بقسوة وشراهة بعد خَراب 2003 يقاسون اصطلحوا عليه بالاجتثاث، ثم لطفوه بالمساءلة والعدالة، وباغتيالات وإقصاءات منظمة لأهل الكفاءة.

نجد مدناً تقاس بحناجرها، الذي سيكون متكأ تاريخياً لمستقبليها بعد حين، ومدناً ضاع حاضرها بالخراب، وتأمل من تاريخها بسعفها بالنُّهوض، هي البَصْرة، التي حشدت ماضيها وأعطتْ كلمة افتتاح الدَّورة الرَّائع لرمزها الأسطوري السِّندباد البحريّ، محتفية بالخليج الذي أخذ اسمها قديماً «خليج البَصْرة».

كان نشوء فرق الكلام والفلسفة واللُّغة من مفاخرها، وهذا ابن المعتزّ(تُقل: 296هـ)، يدافع عن أبي نواس(ت: 195هـ): «تأدب بالبَصْرة، وهي يومئذ أكثر بلاد الله علماً وفقهاً وأدباً»(طبقات الشُّعراء). لذا مقلها لا تنهيها الأوجاع سريعاً، لا تقول ذلك عاطفة أو مجازاً، إنّما للنخلة جذور ضاربة في العمق. نسب إلى الشّاعر الأمويّ مرار العدويّ، وقيل لغيره، في النّخلات: «ضربنَ العِرق في بنيوءِ عينٍ/ طلعْنَ معينهُ حتّى رويناَ/ ينبّأ الدّهر لا يخشينَ محلاً/ إذا لم تبقِ سائفةٌ بقينا»(ابن قُتيبة، الشّعر والشّعراء). إنّه شِعرٌ، ولكنّ «إنّ منَ الشّعرِ لحكمةً»(سُنن التِّرمذيّ). لذا تسمية المعلب بـ«جذع النَّخلة» أملني خيراً.

الرياضة أعلى مراحل السياسة في "خليجي 25»
سيكولوجيا الإبهار الجماهيري بمواجهة غسل الآثام السلطوي

فارس كمال نظمي

تبدعُ المجتمعات المقهورة في اغتنام ما هو غير سياسي في ظاهره (كالفن والرياضة والأزياء والنكتة) للتعبير التنفيسي العميق وغير المألوف عما هو سياسي في جوهره غير المعلن. فخصمُها (أي النظام السياسي) لا يجيد إلا قمعها بالعنف المؤسساتي المباشر أو بالعنف الأيديولوجي الضمني، ولذلك هي تناوره بأدوات مبتكرة لا يجيدها؛ بل إنه (أي النظام السياسي) قد يضطر لمجاراة هذه الأدوات -حد التماهي بها- سعياً لاحتوائها أو تجييرها لمنافعه السلطوية.

وقدمت بطولة "خليجي 25" لكرة القدم المنعقدة مؤخراً في العراق/ البصرة، أنموذجاً لما يمكن تسميته "ممارسة أقصى السياسة بأدوات الرياضة". فما حدث على مستوى الجموع الميونية التي واكبت الحدث ميدانياً وتلفازياً والكترونياً، وعلى مستوى مؤسسات الحكم الراعية له، خرج من إطاره الرياضي الاحترافي المحدود ليدخل في منطقة التعبير السياسي الواسع عن قضية إسمها "رمزية استعادة الوطن" لدى الجموع، وإسمها "إعادة إنتاج الشرعية" لدى النظام السياسي.

وكلا الطرفين زاول كما يستطيع من ممارسات متاحة ليمتص نسغ الرياضة ويحقنه في غروق السياسة.

وإن لحظة "خليجي 25" السياسية هذه لا يجوز فصلها تحليلياً عن مجمل الخصوصة النفسية المتجذرة عميقاً بين مجتمع يقاوم القهر ومنظومة حاكمة تمارسه، فإذا كانت تلك اللحظة قد تميزت ظاهرياً بـ"تنسيق" مهم بين الطرفين لإنجاح هذا الحدث الرياضي غير المألوف عراقياً منذ جوالي أربعة عقود، فإنها تنطوي أيضاً على تناقض صامت وناعم بينهما للاستحواذ على الحدث وتسويقه لصالح أحدهما.

فالجماهير زحفت – بوسائل متنوعة- لتجعل من كرة القدم أداة أنية للتعبير عن ذات جمعية مستميتة لاستعادة كبريائها الوطني أمام الوافدين من دول خليجية ازدهرت هوياتها الوطنية قبالة تفتيت الهوية العراقية طوال عقود طويلة شهدت خنق العراق وإعاشته بلا الدول. وفي الوقت نفسه، استمات النظام السياسي للظهور – ولو لمرة واحدة- بعكس جوهره الرث والمفتقد لقيم الجمال والتحضر، إذ بات يهرول خلف الإرفاع المجتمعي العفوي ليتوجه به ويسطو على فضائله، فيسرد أخيراً قصة "نجاح" واحدة حققها رياضياً بعد عقدين من الحكم الفاشل سياسياً.

سيكولوجيا الابهار الجمعي

نظراً لكثرة وتشعب المعطيات والوقائع التي رافقت أحداث خليجي 25، فيمكن – من منحى اختزالي- الحديث عن نمطين سيكولوجيين أساسيين برزا لدى الجمهور والسلطة، مع التوكيد أن ما حدث يمكن مقاربته من مستويات تخصصية اجتماعية أخرى متعددة.

فمن خلال سلوك الضيافة والسخاء والإيثار الذي مارسه المجتمع البصري تجاه آلاف الضيوف الوافدين (خليجيين وعراقيين من محافظات أخرى)، والحشود الكبيرة من فئات سكانية متنوعة سافرت من مختلف مناطق العراق لحضور المباريات وحفلي الافتتاح والختام في البصرة، وما نقلته القنوات الإعلامية ووسائل التواصل الإجتماعي من اهتمام جماهيري شديد وحماسة رياضية ووطنية غير مسبوقة نحو هذا الحدث حدّ تناسي كل أزمات البلاد الأخرى الماثلة، ومشاهد الفوضى لتكدس عشرات آلاف المواطنين عند بوابات الملعب الرياضي الرئيسي في البصرة (ملعب جذع النخلة) لساعات طويلة سعياً للولوج للملعب بأي طريقة، من خلال كل ذلك يمكن القول أننا أمام نمط من "سيكولوجيا الإبهار الجمعي" مارَسها الجمهور العراقي تجاه ذاته وأخرين.

وهذه النمط السيكولوجي ينطوي بدءاً -في معناه الخام- على حاجة بشرية عميقة لإبهار الآخرين Need to impress oth-ers، عبر سعي الفرد لإدهاش من يلتقيهم بالمقدار الكمي والنوعي الذي يحمله من مزايا وفضائل ومحاسن، بصرف النظر عما إذا كانت موجودة بالفعل أم لا. وهو في ذلك يعدّ ميكانزماً هجومياً ودفاعياً في آن معاً، يتم اللجوء إليه في الحالات الفردية المتوازنة بوصفه نمطاً نرجسياً معتدلاً من خداع الذات المفيد لتوكيد الثقة بالنفس والرغبة بالاستحواذ على اهتمام الآخرين وإثبات عدم الفشل، فيما قد ينحرف في حالات أخرى إلى سلوك أناني وطفيلي متطرف يعتاش على التهام طاقة الآخرين دون مراعاة حقوقهم النفسية.

وفي السياق الجمعي -وهو محط اهتمامنا هنا- نجد أن الجمهور العراقي قد مارس هذا الإبهار بوصفه ميكانزما تعويضيا لاشعورياً ليندهش بنفسه وليُدهش الآخرين أيضاً (أي نحو الجماعة الداخلية والجماعات الخارجية معاً)، فيحقق توقيراً عالياً للذات الوطنية الجامعية الباحثة عما يرممها ويعوضها مما حلّ بها من استبعاد وتفتيت وتبخيس لقيمتها، والمتعطشة لتحقيق انتصار رياضي إقليمي واحد وسط سلسلة غير منتهية من هزائم سياسية محلية ودولية حلت بها.

فقد شهدنا طوال أسبوعين سخاءً واحتضاناً غير مألوفين موسما جماهيرياً نحو الضيوف، وما رافق ذلك من ترويج كاسح للسردية المتعجبة في عن أصالة العراقيين وتفردهم في النبل والشهامة والكرم والإيثار عبر التاريخ، أي قيام العراقيين أنفسهم بتعظيم شخصيتهم الإجتماعية وتنزيهها وأمثلتها (إسباغ المثالية)؛ فضلاً عن الرغبة المستعجلة لدى الحشود المكتظة في البصرة وغيرها من المحافظات للتعبير عن قوة الإنتماء المدهش لوطن قديم/ معاصر إسمه العراق من خلال تشجيع منتخبه الكروي للفوز بكأس البطولة. وكل تلك المعطيات تعاضدت "رياضياً" لتشكل هذا المتاكرتم الإبهاري الذي استعان بمادة سيكولوجية محفزة وكامنة وقابلة للاستدعاء وللعدوى الانفعالية عند الضرورة، هي الهوية الوطنية الجامعة.

فالهوية الإبهارية التي تم إبرازها وتقديمها في سياق رياضي، إنما مارست وظيفة سياسية تعويضية بديلة لعدم قدرة الجمهور – معظمه شبابي- على التعبير عنها بوسائل سياسية مباشرة في ظل أوضاع الإحباط السياسي والاكتئاب السياسي والعدمية السياسية التي شاعت بعد حرب ثوري مستديمت في تشرين 2019 تم إجهاضه بوسائل الثورة المضادة من قمع وتضليل وتخوين وشيطنة.

إلا أن هذا النزوع للإبهار الجمعي اتخذ -في بعض الحالات المحدودة- توجهات نرجسية جمعية حادة اتضحت بشكل خطاب شعبوي تبسيطي اطلقه البعض ليجعل من المؤازرة الانفعالية الشديدة للمنتخب الوطني معياراً أوحداً للتعبير عن الوطنية. ونهب هذا البعض إلى أن يصنع من بطولة الخليج -ذات الأهمية الرياضية الهامشية دولياً- ومن هذا المنتخب -المتواضع المستوى- قضية مصيرية "كبرى" في مقابل تصغير الاهتمام بأي قضية جذرية أخرى ماثلة في المجال العراقي العام (كتدهور قيمة الدينار العراقي وسرقة القرن وانتهاك السيادة وارتفاع معدلات الفقر والبطالة وغيرها). فأصبحت كرة القدم – لدى البعض- شغفاً عُصابياً غايته إنكار الأزمات البنيوية العميقة، وتلهية الذات ببديل ترفيهي يخفف وطأة الكابوس السياسي الجاثم على روح البلاد طوال عقود طويلة مظلمة.

سيكولوجيا غسل الآثام

وفي مقابل سيكولوجيا الإبهار الجمعي لدى الجمهور، برزت "سيكولوجيا غسل/ تبييض الآثام" Washing away the sins لدى مؤسسات السلطة المتفاقمة على محو فشلها المزمن وإنكار فسادها العلني المستوطن. فقد استنفرت هذه المؤسسات -بكافة تشكيلاتها الرسمية والموازية- طاقتها الإعلامية والأمنية إلى الحد الأقصى لإخفاء رثاثة المنظومة الحاكمة وقسوتها في قتل واستهداف آلاف المحتجين منذ انتفاضة البصرة 2018 ومروراً بثورة تشرين 2019.

فارتدت بزّة "الحرص" المتفانى على الرياضة والفن والعمران ومدنية البلاد، مستغلة اللطف الإنساني للبصريين ونزعة عموم الجمهور لإعلاء هويته الوطنية الجامعة، مما دام كل ذلك يحدث في إطار مهرجان رياضي لا يهددها. وتحولت كرة القدم -وملحقاتها من غناء ورقص- بين ليلة وضحاها من مُنكر يجب النهي عنه إلى معروف يجب الأمر به. وصار الزعماء الاوليغارشيون وأتباعهم يتسابقون لحضور المباريات وتصدر المشهد الرياضي والإعلامي بأسلوب فج ومصطنع، خلف زجاج المقاعد المخصصة لـ"كبار" الشخصيات.

وهكذا "أفلحت" المنظومة في توظيف الحدث وتجييره جزئيا لصالح إعادة انتاج شرعيتها السياسية ومحاولة بناء سردية جديدة مضادة عن "مقبوليتها" -الآنية على الأقل- في المجال السياسي العام. ومما عزز من مساعيها هذه انخراط أعداد مهمة من المثقفين والناشطين والمدونين وصناع الرأي في إنكاء نزعة شعبوية تبسيطية لتمجيد الحدث وعده "معجزة" ستفتح أفاقاً غير محدودة لانطلاق العراق خارج أزماته المتراكمة.

إن ما مارسته المنظومة الحاكمة من تسييس مبيت وقصدي لخليجي 25 أثناء انعقاده وبعد فوز المنتخب العراقي به واستدراجه لزيارة زعماء المنظومة واحداً بعد الآخر على نحو مكوكي متهافت، يعدّ واحداً من الأساليب الناعمة للثورة المضادة المستمرة لكبح التغيير وتعويق آلياته المولودة من رحم الضرورات. فالرياضة هنا لم تكن قيمة غائية حداثوية للارتقاء بعلاقة الجسد بالعقل، بل وسيلة عابرة لمأسسة السطو على إنجاز مجتمعي مدني وعزوه إلى "جدارة" منظومة ينخرها الفشل والفساد، فضلاً عما قد يحققه الحدث الرياضي من تنفيس لانفعالات الجمهور المحبط وتحويلها إلى قنوات هامشية لا تمس بنيان السلطة. والأمثلة السياسية كثيرة بهذا الشأن، ليس أولها فوز المنتخب البرازيلي بكأس العالم 1970 وقيام الدكتاتور البرازيلي "إميليو ميديسي" آنذاك باستقبال اللاعبين في شرفة القصر الجمهوري وحمله للكأس بنفسه لينسب النصر لنفسه، وليس آخرها ممارسات النظام الصدامي ولجنته الأولمبية سيئة الصيت في السطو على كل إنجازات المجتمع الرياضية خلال أكثر من ثلاثة عقود وتوظيفها في التهلية السياسية والتعمية الاجتماعية وتجييرها حصراً لصالح رأس النظام وإرثه الاستبدادي.

الخلاصة

لقد أفرز خليجي 25 -في بُعده السياسي- نسقاً سيكولوجياً جدلياً احتوى نمطيْ سلوكيتين متناقضتين في مضمونهما الوظيفي والأخلاقي، إلا إنهما نشطا متزامنيْن ومتجاوريْن دون أن يلغي أحدهما وجود الآخر.

فعلى الصعيد المجتمعي مارس الجمهور إبهاراً جمعياً لذاته وللعالم -دون أن يخلو من توجهات شعبوية مبتذلة محدودة التأثير- في مناورة احتجاجية ناعمة للترويج لسردية باهرة تحقق درجة عالية من الدهشة الإيجابية بفضائله التي برزت بتأثير حاضنتها الجاهزة أي بزوغ الهوية الوطنية. وهو في ذلك مارس سلوكاً جمعياً تعويضياً تكيفياً ليكون بديلاً عن انسداد الأفق السياسية أمامه لتحقيق تلك الهوية على مستوى أيديولوجيا الحكم الغارقة في فساد نظام الطوائف السياسية الزبائني.

وعلى الصعيد السلطوي، مارست المنظومة الحاكمة تبييضاً قصدياً منظماً لآثامها ورثاثتها وفشلها، إذ سعت لتوظيف الإبهار المجتمعي والبزوغ الهوياتي الجمعي لصالح الترويج لسردية مضادة، أي إظهار "مهارتها" التنظيمية و"شرعيتها" السياسية القائمة أصلاً على تفتيت الهوية الوطنية وتكريس الحرمان والفاقة والبؤس. وهي في ذلك استثمرت براغماتيا ما هو ليس من جنسها لتعزيز ما هو من جنسها.

إلا أن تكنيك "غسل الآثام" في الوقت الذي قد يحقق فيه "نجاحات" آنية مؤقتة على صعيد العلاقة الشكلية بين السلطة وفئات من الجمهور، فإنه ينطوي في تفاعلاته الديناميية الداخلية على تضخيم أوهام اعتدالية أخرى لدى السلطة -جزها خداع الذات- تجعلها في حالة خدر سياسي إنكاري حيال تنامي عوامل التغيير الهادمة لها، كوهم التحكم بالأحداث، ووهم الحصانة من الزوال، ووهم الجدارة بالحكم.

فإذا كان خليجي 25 قد جرى تسييسه لتحويل الأنظار -ولو مؤقتا- من المعضلات الأساسية المرتبطة بتآكل شرعية النظام السياسي نحو "مكاسب" هامشية ذات طابع إيهامي لكسب وقت فيزيائي جديد لاستمرارية الحكم، فإن ذلك يعني جدلياً أن ثمة زمناً اجتماعياً مأزوماً يتراكم في الضفة الأخرى، ما برح يتخثر ثورياً في عقول الناس وإرادتهم وخياراتهم القادمة.

استعادة السيادة الصناعية في أوروبا

إذا كان مفهوم السيادة يشير إلى ممارسة السلطة على إقليم معين ، فإن السيادة الصناعية تتعلق قبل كل شيء بفكرة الاستقلال ؛ فهل تستطيع أمة إشباع حاجاتها دون الاعتماد على أمة أخرى؟

ماري فرانسواز رينارد ×
ترجمة المدى

ان القلق الناشئ من ملاحظة الاعتماد على الدول الأجنبية متكرر ، سواء كان بسبب أزمة النفط في السبعينيات ، وزيادة الواردات من جنوب شرق آسيا منذ الثمانينيات ، وتأثير أزمة عام 2007 ، وبالطبع الوباء منذ عام 2020 فغالبًا ما كانت موضوعات الدفاع الوطني والصناعة العسكرية والاعتماد على الغذاء أو الطاقة محددات لقرارات السياسة الاقتصادية. ومن الآن فصاعدًا ، يجب أن تكون قضايا الأمن الرقمي كذلك. وقد زاد هذا الاعتماد واتخذ أشكالاً جديدة في الأونة الأخيرة ، وأدى وباء كوفيد 19 ، من خلال تسليط الضوء على عدم قدرة بعض الدول على تلبية احتياجات معينة ، لا سيما فيما يتعلق بالصحة ، إلى زيادة الحساسية للاعتماد على الدول الأجنبية وطرح مسألة السيادة الصناعية، مرة أخرى .

وإذا كانت فكرة السيادة الوطنية أساسية بشكل واضح، فإن السؤال الذي يطرح نفسه مع ذلك هو الاختيار بين السيادة الوطنية والسيادة الأوروبية. وهذا الاعتماد هو الأكثر إثارة للقلق في حالة فرنسا لأنه مصحوب بتراجع التصنيع على المدى الطويل. ولا يرجع انخفاض العمالة الصناعية إلى العولمة فقط، بل إنه ناتج عن مكاسب الإنتاجية والتطور التكنولوجي.

ثم لا بد من التأكيد على سمة مميزة للاقتصاد الفرنسي والتي تميزه عن العديد من الدول الأوروبية وتعود إلى الثقل الكبير للشركات متعددة الجنسيات في النسيج الصناعي وانخفاض حصة الشركات المتوسطة الحجم. وبالمقارنة ، فإن الشركات التي تضم 2000 إلى 3000 موظف ، غالبًا ما تكون مملوكة للعائلات وتتضمن مراكز أبحاث خاصة بها ، ممثلة بقوة في ألمانيا. وهم بالطبع أقل عرضة للخطر ولديهم وسائل أكبر من حيث التصدير والابتكار. اما في فرنسا ، فالنسيج الصناعي مستقطب إلى حد ما بين الشركات متعددة الجنسيات والشركات الصغيرة والمتوسطة ويفتقر إلى الشركات المتوسطة الحجم.

اذن فإن تحديد وسائل تحقيق السيادة في هذا المجال يفترض أولا وجود إجماع على الحاجة إلى سياسة صناعية وبالتالي على حدود التنظيم من قبل قوى السوق وحدها. ولم يكن هذا هو الحال لفترة طويلة ، ولكن الوضع يتغير مع الإعلان عن خطة التعافي التي تجمع بين التحول البيئي والقدرة التنافسية والتماسك. فقد تم تحديد العديد من القطاعات الاستراتيجية: الطاقة والسيارات والفضاء والطب الحيوي . ويبدو الآن أنه من المقبول أن الأمر متروك للدولة للتدخل لتنظيم الأسواق ومساعدة الشركات من أجل تطوير قطاعات معينة كأولوية ، وبالتالي للعمل كخبير استراتيجي. ومع ذلك ، تظل العديد من النقاط غير واضحة وسيكون من الصعب تحقيق بعض الأهداف: وسيدور التساؤل حول السيادة الصناعية ولأي قطاعات؟ وبالمقارنة مع أي دول؟ وبأية إجراءات؟ بالطبع ، كانت التدخلات العامة عديدة ، لدعم الشركات التي تواجه صعوبات ، ولإنشاء أبطال وطنيين، ومع ذلك، فإن النتائج التي تم الحصول عليها لا تظهر دائمًا بشكل واضح ويمكن للمرء أن يشك في فعالية عدد معين من الإجراءات التي تم اتخاذها في الماضي. ويمكن تسليط الضوء على عدة نقاط رئيسية، فبغض النظر عن الخيارات القطاعية التي سيتم اتخاذها ، فإن الحاجة إلى التحول البيئي هي التي يجب أن تدعم السياسات المطبقة. وبأكثر من طريقة ، ستكون المهمة صعبة. فالسيادة الصناعية هي قضية طويلة الأجل في حين أن الوضع البيئي ملح. وهذا يتطلب قرارات قوية وستتطلب أنماط تشغيل النظم البيئية الصناعية الجديدة مهارات جديدة وأساليب تنظيمية جديدة. وتتعلق النقطة الثانية بالتوظيف.فإذا كان لاستراتيجيات التصنيع هدف ذو أولوية هو السيادة ، فإننا نتوقع أيضًا تأثيرًا مفيدًا على التوظيف. وهنالك مشكلة التكيف ، والتدريب على المهن الجديدة في الصناعة وخصوصيات القطاع .

ويتضمن مفهوم السيادة ايضا اختيار الاستقلال عن الاستثمار الأجنبي في القطاعات الحساسة. وفي السنوات الأخيرة ، شددت الحكومات المتعاقبة الضوابط وأعربت عن رغبتها في حماية المصالح الوطنية ، ولكن من الناحية العملية ، تستمر عمليات الاستحواذ الأجنبية على شركات التكنولوجيا الفائقة في القطاعات الرئيسية .

ويُنظر إلى هذا الاستقلال أحيانًا على أنه وجود جميع الشركات المنتجة على التراب الوطني. وغالبًا ما كانت المناقشات الأخيرة حول إعادة التصنيع تتعلق بالانتقال وفكرة أن الشركات الفرنسية المنتجة في الخارج يمكن أن تنتج مرة أخرى على الأراضي الفرنسية. علاوة على ذلك ،فعندما يكون الهدف هو غزو السوق ، فإن القرب من المشتري هو الذي يفسر الانتقال واختيار الاستثمار في الخارج بدلا من التصدير. وهذا الاختيار بالكاد يمكن عكسه. وبالتالي ، سيكون الإنتقال إلى الأراضي الفرنسية ممكنًا في حالات معينة ولكنه ليس مرادفا لإعادة التصنيع ، وسيظل بلا شك محدودًا.

وغالبا ما كان تقييم نتائج السياسات الصناعية يقوم على البحث والابتكار لأنهما عنصران أساسيان في صناعة اليوم والغد. ومع ذلك ، كانت تدابير الدعم في هذه المجالات عديدة للغاية ولكنها أدت في كثير من الأحيان إلى إنشاء آليات معقدة ومبهمة.. فالمبالغ التي تفرج عنها الدولة لصالح الشركات كبيرة دون أن تخضع للرقابة. ومع ذلك، يمكن استخدامها للتأثيرات غير المتوقعة أو للحفاظ على الشركات غير الفعالة التي لا تخدم أهداف السياسة الصناعية. ويمكنهم أيضًا دعم المشاريع التي لا تتوافق مع الأهداف البيئية.

وغالبًا ما ساوت أوروبا السياسة الصناعية والقدرة التنافسية للأعمال ، تحت تأثير ألمانيا ، التي تحافظ بشدة على تدخل الدولة في هذا المجال. لقد تغير الوضع مع الوباء والوعي بنقاط الضعف في نموذجها الصناعي في مواجهة الولايات المتحدة والصين. ومن الآن فصاعدًا ، تعود إلى مبدأ حياد الدولة وتهتم بسيادتها الصناعية. وقد أدى ذلك إلى اقتراح سياسة صناعية أوروبية أكثر نشاطا في القطاعات التي تعتبر استراتيجية مثل البطاريات أو الهيدروجين. ولكن لا تزال هناك انقسامات كثيرة بين الدول الأوروبية ولن يكون من السهل إخضاع المصالح الفردية للمصالح الجماعية.

ويمكننا أيضا أن نلاحظ العديد من أوجه عدم اليقين التي تلقي بثقلها على احتمالات إعادة التصنيع ، ولكن من المؤكد أن هذا سيتعين عليه دمج الاعتبارات الجيوسياسية. فيجب إعطاء الأولوية للعلاقات الأوروبية الداخلية ، لأسباب تتعلق بالاستراتيجية وحجم السوق، مع مراعاة التغييرات الهيكلية التي تحدث في البلدان الناشئة والنامية. وفي الواقع ، إذا كان لابد من تنظيم العولمة ، فإن الانفصال التام عن الانفتاح الدولي ليس ممكنًا ولا مرغوبًا فيه. والتحولات النموذجية التي تحدثها الأهداف البيئية لا تمنع الاعتماد ، على سبيل المثال على الأرض النادرة ، وإمكانية الاستقلالية الكاملة وهمية. لذا فهي مسألة اتخاذ خيارات سياسية حول ما يحدد سيادتنا الصناعية ، على المستويين القطاعي والجغرافي.

· أستاذ فخري بجامعة كليرمونت أوفيرني